تابع للمحاضرة الثانية

موضوع علم الاجتماع وفروعه

3-1 العلاقات الاجتماعية كموضوع لعلم الاجتماع

تعتبر النظم الاجتماعية أنساقا معقدة من العلاقات الاجتماعية ، فالأسرة مثلا نظام اجتماعي يتكون من شبكة علاقات متعددة، منها العلاقات بين الزوج وزوجته، العلاقات بين الأبوين وأطفالهما، العلاقات بين الإخوة وحتى تلك العلاقات بين الجدين وأحفادهما، فكل هذه العلاقات نستطيع دراستها وتتبع بعض الجوانب المشتركة فيها، كالخصائص المتعلقة بحجم الجماعة التي تتم فيها، نوع العلاقة كالسيطرة أو الخضوع...الخ.

وهنا يمكن أن **نعرف** العلاقات الاجتماعية بأنها: الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد في المجتمع، والتي تنشأ نتيجة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم البعض ومن تفاعلهم في بوتقة المجتمع، ومن صور هذه العلاقات الصداقة، الروابط الأسرية، القرابة، الزمالة في العمل...الخ.

ولعل "ماكس فيبر" قد التزم التزاما جادا بالفكرة التي مؤداها أن علم الاجتماع يقوم بالأساس على دراسة العلاقات والأفعال الاجتماعية، كما وضع مجموعة من المقولات لوصفها وتحليلها، كما كانت جزءا كبيرا من كتابات "جورج زيمل" و "تالكوت بارسونز" وأخذت حيزا واسعا في البحوث الأمبريقية على نطاق واسع حديثا فقط، تركزت في الأساس في دراسة الجماعات الصغيرة وفي البحوث الصناعية.(أنجلز، 56)

ويمكن **تصنيف العلاقات الاجتماعية** إلى:

أ- علاقات اجتماعية أولية وأخرى ثانوية.
ب- علاقات اجتماعية طويلة الأجل وأخرى مؤقتة.
ت- العلاقات الاجتماعية المباشرة والغير مباشرة.
ث- العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية.
ج- العلاقات الاجتماعية الإيجابية والسلبية
ح- العلاقات الأفقية والرأسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى جملة من العوامل المتحكمة في العلاقات الاجتماعية وهي : **(فياض، 2016، 11)**

أ- **القيم:** للقيم أثر واضح على علاقة الفرد بالمجتمع، فعندما تقوى وتشتد فإنها تصبح من عموميات النسيج الاجتماعي ومن إلزاميات توجيه تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، وبذلك يمتثل الفرد لها ويتقبلها نظرا لضرورتها الثقافية وانتشارها اجتماعيا، من أهم هذه القيم نجد

القيم الروحية والدينية، القيم الاجتماعية، القيم السياسية، القيم الاقتصادية والقيم الجمالية.

ب- **المعايير**:هي القواعد التي نالت القبول والرضا الشرعي من أجل ضبط وتنظيم سلوك الأفراد ، فهي تمثل قوة ضاغطة ومؤثرة عليهم.

تظهر المعايير عندما يتفاعل أفراد لهم دوافع واهتمامات مشتركة لفترة كافية من الوقت، فتطبيق المعايير من أجل المحافظة على السلوك القائم والتعارف عليه والمحافظة على التفاعل المستمر نسبيا بين الأفراد، فهي محاكات يمكن الرجوع إليها للحكم على سلوك الأفراد والسلوك الاجتماعي الذي يجد القبول دون رفض أو اعتراض، فالمعايير الاجتماعية هي التي تحدد الصحيح من الخطأ.

لكنها تبقى مختلفة باختلاف الثقافات والجماعات ، وهي تنمو وتتطور وتتعدل وتتغير.

4-1 العمليات الاجتماعية كموضوع لعلم الاجتماع:

أينما وجدت الجماعات الإنسانية فأفرادها لا يعيشون بمعزل عن بعضهم البعض، فهم يتصلون ببعضهم بوسائل متعددة مما يجعلهم يؤثرون ويتأثرون ببعضهم، ومن ذلك تنشأ بينهم العلاقات التفاعلية التي تجعلهم وحدة متكاملة، والعلاقات الاجتماعية توجد بين الأفراد عندما يأخذ كل واحد من الفاعلين باعتباره أفعال الآخرين في توجيه سلوكهم ، وبالتالي يكون هذا التوجيه متبادلا فتسود العلاقات وتستمر.

ومن أهم العمليات الاجتماعية نذكر:

أ- الامتثال:

يعني أن تفعل ما يتعين عليك أن تفعله، كأن يؤدي التلميذ واجباته، أو يقف سائق السيارة عند مفترق الطرق حتى تسمح له إشارة المرور أو الشرطي بمواصلة السير، في هذه الأمثلة وغيرها نجد أن الوضع صريح ومحدد تحديدا دقيقا في القواعد التي تحكمه، فضلا عن القوة التي تكفل تدعيم الامتثال ، وهنا نجد علماء الاجتماع ينطلقون من قضية نعرفها ونقبلها جميعا وهي الامتثال للدور الاجتماعي وأداء المهام المرتبطة به ويعتمد كذلك على الجزاءات.(أنجلز، 152)

ب- الانحراف:

ينشأ الانحراف عند الابتعاد عن المعايير المقبولة اجتماعيا عن فعل يحمل المجتمع نحوه مشاعر قوية إلى الحد الذي يجعله يتبنى جزاءات معينة لكي يمنع أو يتحكم في السلوك المنحرف، فزيادة السرعة على الطريق العام مخالفة للقانون تعتبر انحرافا، وقد درس علماء الاجتماع بالو.م.أ كثيرا مشكلات الجريمة وجنوح الأحداث، البغاء، الإدمان بوصفها انحرافات اجتماعية مخالفة للمعايير.

ت- التعاون:

التعاون يحتاج فيها الفرد إلى شخص آخر يساعده في إنجاز العمل أو ليكون العمل أكثر اتقانا، فالتعاون علاقة يعمل فيها إثنان أو أكثر لتحقيق هدف معين.، وفي الغالب يكون الطرفان غير متساويان وبينهما فوارق، والتعاون أنواع فهناك التعاون التلقائي أو العفوي، التعاون التقليدي، التعاون الموجه والتعاون الاتفاقي أو التعاقدي .

ث- المنافسة:

هناك تشابه بين التعاون والمنافسة في كون الطرفان يتطلعان لتحقيق هدف مشترك، إلا أن عملية المنافسة تقضي بأن يصل أحد الطرفان إلى الهدف قبل الآخر ليكون هناك فائز في الأخير، والمنافسة ليست نقيض التعاون إلا أنها تشمل بعض درجات التعاون، لأنه على المتنافسين أن يتعاونوا معا في اللعب بمقتضى القوانين التي تحكم اللعبة كما هو الحال في كرة القدم، التنافس بين الطلاب لبلوغ المرتبة الأولى.

ج- الصراع:

في عملية المنافسة يحاول المتنافسون أن يحققوا الهدف نفسه تبعا للقوانين المقبولة، فالمتنافسون يركزون على الفوز دون إيذاء الطرف الآخر، وعندما لا يحترم المتنافسون ذلك ينقلب التنافس إلى صراع، وهنا يصبح الصراع عملية قهر وتدمير الطرف الآخر لبلوغ الغايات، وقد وجد الصراع في جميع الأنظمة الاجتماعية، بين الإدارة والعمال، بين المجرمين والشرطة، بين الزملاء...الخ، ويعد الصراع عملية هدامة داخل البناء الاجتماعي.

02- فروع علم اجتماع

بعد أن استقل علم الاجتماع عن الفلسفة وصار له موضوعاته واتسعت أفاقه، رأى علماء الاجتماع أن يكون بداخل العلم فروعا يهتم كل منها بجانب محدد من جوانب الحياة الاجتماعية ، فأصبح هناك علم اجتماع العام مع عدد من العلوم الاجتماعية التي شكلت فروعا لهذا العلم ، لذا سنحاول في هذا العنصر الإلمام بأهم فروع علم الاجتماع .

1-2 علم اجتماع السياسي:

يدرس علم اجتماع السياسي الظاهرة السياسية في حضن المجتمع، ويبين مختلف التأثيرات التي يمارسها المجتمع بالفعل السياسي، ثم تفسير الظواهر السياسية في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والحضارية. (حمداوي، 2015، 16)

يستند علم اجتماع السياسي إلى عدة مواضيع سياسية لها علاقة بالمجتمع تأثيرا وتأثرا، مثل موضوع القوة، السلطة، الدولة، التطرف، العنف، الثورة، الإرهاب، التنشئة السياسية، العولمة،

الديمقراطية، النخبة، المشاركة السياسية، التنمية السياسية، الإديولوجيات، جماعات الضغط، النقابات، الدساتير، طبيعة نظام الحكم، الانتخابات...الخ.

ولعل أهم القضايا التي يهتم بها علم اجتماع السياسي نجد "**النظم السياسية**" ودراستها من وجهة نظر سوسيولوجية، كالأنظمة الديمقراطية، الدكتاتورية، الملكية، الجمهورية،...الخ.

كما يهتم بتبيان علاقة النظام السياسي بالبنية الاجتماعية والاقتصادية، واستقراء المشاركة السياسية من خلال التنظيمات والنظم المختلفة لهذه المشاركة، ثم التعرض للتغير السياسي من جهة والصراع السياسي من جهة أخرى.

2-2 علم اجتماع الإداري:

هو فرع يدرس الأنظمة الإدارية التي ترتكز عليها الدولة أو الحكومة أو السلطة التنفيذية أو الوظيفة العمومية في أدائها لخدمتها ومشاريعها وإنجازاتها وإصدار القرارات ، ومن هنا فإن علم اجتماع الإدارة يدرس الإدارة باعتبارها فضاءا يشتمل مجموع الموظفين والمديرين ورؤساء الإدارة الذين تجمعهم علاقات وظيفية مختلفة ضمن نسق تراتبي بيروقراطي أو ديمقراطي، وكل ذلك في ضوء رؤية سوسيولوجية بالتركيز على بنية الإدارة واختصاصاتها ووظائفها ودورها في المجتمع من جهة ، ودراسة الموظفين وعلاقتهم بالإدارة والمجتمع من جهة ثانية ودراسة السلطة والقوة الإدارية من جهة ثالثة.

من أهم القضايا التي يتناولها علم اجتماع الإدارة بالدراسة نجد: الإدارة، الوظيفة العمومية، البيروقراطية، النخب الإدارية، الإدارة المركزية واللامركزية، السلطة الإدارية، التقسيم الإداري، اتخاذ القرارات، الحكامة، الصراع الإداري ، الخدمات الإدارية ...الخ.

3-2 علم اجتماع الاقتصادي:

يُعنى علم اجتماع الاقتصادي بدراسة الظواهر الاقتصادية في ضوء المقاربة الاقتصادية بفهم أشكال الاقتصاد وتفسيرها، فهو علم يدرس الأنشطة الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك ، إذن السوسيولوجيا الاقتصادية هي دراسة النظام الاقتصادي في مختلف بنياته وأشكاله وأنساقه وأنشطته، ودوراته، ووظائفه وعلاقاته مع التركيز على الأفعال الاقتصادية العقلانية والهادفة في سياقاتها المجتمعية.

حيث يعرفه "**سميلسر**" في كتابه (**سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية**) بأنه العلم الذي يقوم على تطبيق الإطار المرجعي لعلم الاجتماع ونماذجه التفسيرية لدراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي تعالج عمليات الإنتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك للسلع والخدمات النادرة. **(حمداوي، 2015، 57)**

وعليه يمكن القول بأن الظواهر الاقتصادية تتخذ طابعا اجتماعيا كونها ترتبط برغبات الأفراد وحاجاتهم وحوافزهم وأنشطتهم، إضافة إلى أن الاقتصاد دائما كان في خدمة المجتمع وتماسكه وانسجامه كما وكيفا.

بالإضافة إلى كل ما سبق يمكن أن نشير إلى بعض المواضيع التي يدرسها علم اجتماع الاقتصادي مثل: الرأسمال الاقتصادي، العمل والاستثمار، التنافس الاقتصادي، التبعية ، العولمة الاقتصادية، الأزمات الاقتصادية، علاقة الاقتصاد بالمشاكل الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية المستدامة، الثورة الرقمية ، أثر الضرائب على الاقتصاد والمجتمع، النمو الديمغرافي وعلاقته بالإنتاج الغذائي والزراعي،...الخ

4-2 علم اجتماع التربوي:

تُعد الظواهر المتعلقة بالتربية والتعليم والمؤسسات التعليمية وعلاقتها بالمجتمع مجال الدراسة في علم اجتماع التربوي، وهذا يعني أن المدرسة تعكس جيدا محيطها الاجتماعي بشكل مباشر وغير مباشر، وهنا يمكن نقدم تعريف "أحمد أوزي" لسوسيولوجيا التربية بقوله (علم اجتماع التربوي يقوم بدراسة أشكال الأنشطة التربوية للمؤسسات كأنشطة المدرسين و التلاميذ والإداريين داخل المؤسسات المدرسية، كما يقوم بوصف طبيعة الأنشطة التي تتم بين المدرسة والمؤسسات الأخرى، كالأسرة والمسجد والنادي، كما يهتم بالشروط الاقتصادية والطبيعية التي تعيش فيها هذه المؤسسات وشروط وجودها وتعاملها). **(حمداوي، 2015، 104)**

وتجدر الإشارة هنا أن المدرسة ليست الموضوع الوحيد لهذا العلم، بل يتجاوزه لدراسة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات التربوية، ودراسة المؤسسات التي تقوم بوظيفة التنشئة التربوية والاجتماعية، وربط التكوين بوظيفته الاجتماعية والاقتصادية والاديولوجية، وتبيان دور الأنظمة التربوية في التغير الاجتماعي؛

كما يهتم علم اجتماع التربوي بدراسة العلاقة بين الظواهر المدرسية والأسرة والسياسة والاقتصاد، ويكشف لنا التغلغل الاجتماعي والسياسي في المنظومة التربوية، هذه الأخيرة التي طالما خضعت للتوجهات السياسية والاديولوجية، وتهدف هذه السوسيولوجيا إلى التقليل من مسؤولية الأفراد وخاصة في مجال الفشل الدراسي، لتحمل المجتمع وبنياته ذلك، وفي ذات الوقت تشدد على دور المدرسة في تغير المجتمع وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، والتأهيل الاقتصادي وتطوير المجتمع وتحقيق التقدم والازدهار، وتحقيق الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الأمية، ومن هنا أصبح التعليم مشروعا مجتمعيا كبيرا في مجال التنافس لاسيما في عصر العولمة والثورة المعلوماتية والرقمية.